

قضية مسابقة المحكمة السورية العربية (2018)

وقائع القضية :

شهد حوض البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارة البشرية الآلاف من الحروب بأنواعها باستثناء الذري منها، وهو معقل للكثير من الديانات، والأعراق، والإثنيات. كما يعود الفضل إليه في ازدهار التجارة العالمية، بدءاً باكتشاف القارة الأمريكية. لذا، فإن الدول المُطلّة عليه، كانت ومازالت محل نزاعات وخلافات.

وعلى شرق البحر الأبيض المتوسط، تقع دولة تسمى دولة (مهد) بلغ عدد سكانها عام 1940م ثلاثة ملايين نسمة. وامتزجت على أرضها الديانات السماوية الثلاث. مرّت بها حضارات وأمم مختلفة - منها الفينيقية، والكنعانية، والفرعونية، والأغريقية، وبني وعد، والرومان الذين رزحت تحت سيطرتهم دولة (مهد) إلى أن فتحها المسلمون، فأنضوت تحت لواء الحضارة الإسلامية بشقيها : العربي المسلم، والعربي المسيحي. استولى عليها الصليبيون -بعد ذلك- في ما عُرف بـ(الحروب الصليبية)، وظلّت خاضعة لهم لمدة من الزمن، إلى أن حرّرها المسلمون، وعادت تحت راية الخلافة الإسلامية، وولاية من ولايات إمبراطورية (منعوق) التي تمتد من شمال إفريقيا إلى مشارف النمسا.

مرّت دولة (مهد) بعدة تحولات تاريخية مهمة، بما فيها الانتداب تحت مملكة أَللنبي؛ وهي مملكة تقع على المحيط الأطلسي وبحر الشمال. غالبية سكانها من العرب المسلمين. وتحتضن بعض الأقليات من العرب المسيحيين بنسبة تصل إلى 10% من السكان، بينما بلغت نسبة اليهود 1% من مجموع السكان.

ادّعت الأقلية اليهودية أن البقعة الجغرافية التي تقوم عليها دولة (مهد) إنّما هي حقٌّ شرعيٌّ لهم، فهم -على ما زعموا- أحق بها من غيرهم من الأعراق والقوميات والأمم الأخرى لأسباب دينية وتاريخية.

بدا واضحاً بعد الحرب العالمية الأولى، أن الدولة المنتدبة تعمل جاهدة على إنشاء دولة للأقلية، وعلى حساب الأغلبية؛ فخاضت مجموعات مسلحة من بني (وعد) -بعد الحرب العالمية الثانية- حروباً متقطعة، ومنظمة، ومموّلة من منظمات ودول معادية

لدولة (مهد)، وبدعم من حكومة الانتداب لمملكة أللنبي، التي وفت بوعدھا، وسانددت قیام دولة (وعد) نسبة ضئيلة من هذه المجموعات المسلحة تنتمي إلى الأراضي المهديّة، بينما السواد الأعظم منهم جاء من وراء البحار.

ومن اللافت للنظر، أنّ هذه المجموعات المسلحة تختلف في الدين، واللغة، العرق، عموماً عن غالبية سكان دولة (مهد). هدفها الأساسي إنشاء دولة جديدة تحل محل دولة (مهد)، وفقاً لاستراتيجية مدروسة ومحكمة.

وفي تلك المرحلة، مرّت دولة (مهد) بظروف تاريخية صعبة أنهكتها في مرحلة خضوعها تحت إمبراطورية (منعوق)، التي جعلت منها دولة مهانة، ومكبلة، لا حيلة لها، تزرح تحت انتداب مملكة أللنبي، ومن ثم لم تكن لها قدرات عسكرية. عدا عن الأوضاع الإنسانية الصعبة التي كانت تعيشها، والوضع السياسي الضعيف المقيد، وهو ما أتاح للمجموعات المسلحة من بني (وعد)، الاستيلاء على مساحات شاسعة من دولة (مهد) وإرهاب سكانها. وقد نجحت هذه المجموعات المسلحة، في إنشاء دولة على أرض دولة (مهد)، حملت اسم دولة (وعد) أي دولة داود، وأحد أجدادهم القدماء حسب ادعاءاتهم. تيمناً بأحد أجدادهم القدماء.

كما أدّت الظروف الدولية -لأسيما خلال فترة الحرب الباردة- والظروف الإستعمارية التي مرّت بها الدول المجاورة لدولة (مهد)، إلى تعزيز وجود دولة (وعد) واعتراف المنظمات الدولية بها.

ومنذ قيامها، اتجهت دولة (وعد) أي دولة داود إلى اتباع السياسات الآتية:

أولاً: استقدام مهاجرين جدد بأعداد كبيرة من جميع أنحاء العالم لإحداث تغيير ديموغرافي، وإنشاء مدن جديدة، وثقافة جديدة على غرار الثقافة الغربية.

ثانياً: استعمال كافة وسائل القوة للسيطرة على الأراضي، واستحداث مبان جديدة على أراضي مواطني دولة (مهد)، واستخدام أساليب غير شريفة ومزيفة لنقل ملكية الأراضي والعقارات. عدا عن الإستعانة بمساعدات خارجية لإحكام السيطرة على الأماكن الدينية، والتاريخية لدولة (مهد). وفي أغلب الأحيان، يتم الاستيلاء على

هذه الأراضي والمنشآت بوضع اليد عليها بالقوة، وتجرى عليها بعد ذلك تغييرات كثيرة، على نحو يتفق مع وأهداف دولة (وعد)، وخططها الاحتلالية. **ثالثاً:** طرد السكان الأصليين، وتهجيرهم من دولة (مهد)، بكل ما أوتوا من قوة وجبروت.

رابعاً: شراء الأراضي من سماسرة الاحتلال، وإن لم تتجاوز نسبة الأراضي المباعة 1% من مجموع الأراضي المحتلة، إلا أن عملية الشراء بدرت عن تجار من داخل دولة (مهد) وخارجها.

ولأن سكان دولة (وعد) القادمين من وراء البحار، يمتلكون خبرات، ومهارات عالية لا يمتلكها سكان دولة (مهد) كالخبرة العسكرية والتكنولوجية إلى جانب تعاطف الدول الواقعة تحت تأثير المجموعات الضاغطة التابعة لهم، والتي قدّمت -بدورها- كل أنواع الدعم المادي والمعنوي لدولة (وعد)، فلم يعد أمام دولة (مهد) إلا أن تتجه إلى المجتمع الدولي، وتطلب من الأمم المتحدة أن تتظرفي قضيتها، فأصدرت الأمم المتحدة قراراً يقضي بتقسيم أراضيها بين سكان دولتي (مهد) و (وعد).

واصلت دولة (وعد) تنفيذ خططها الاحتلالية؛ فشنت عام 1967م، حرباً شاملة على دولة (مهد) ودول جوارها، بحجة الحفاظ على أمنها انتصرت فيها ودخلت عاصمة (مهد)، وطردت سكانها منها، بمساعدة جهات مختلفة، وأحكمت السيطرة على دولة (مهد) بأكملها.

ترتّب على ذلك، أن قامت دولة (وعد) بفرض أمر واقع جديد، أدّى إلى فقدان دولة (مهد) لأحد عناصر الدولة، وهو عنصر السلطة الفعلية، وفقاً لمبادئ الاعتراف المعروفة في القانون الدولي العام باسم مبادئ (مونتيفيديو)، إلى جانب ذلك تشنت سكان دولة (مهد) خارج أراضيهم، ولجؤوا إلى دول متعددة، وتعرض اللاجئون في مخيمات اللجوء إلى القتل والاعتداءات المتكررة عليهم بمختلف أشكالها. إذ ارتكبت في عام 1982م، أكبر جريمة في بلاد (الأرز) المجاورة، قتل وجرح فيها الكثير من النساء والأطفال في مخيم باب الواد للاجئين المهديين.

المقاومة المهدية:

عانى من تبقى من سكان دولة (مهد) من أوضاع مأساوية صعبة؛ بسبب ممارسات دولة (وعد) المخالفة للقوانين، والأعراف، والاتفاقيات الدولية، مما حدا بهم إلى إنشاء مجموعات مقاومة مسلحة للتحرير، والتفكير في إعادة إستجماع عناصر دولة (مهد) من جديد.

قامت هذه المجموعات بعمليات مقاومة فدائية كثيرة في داخل أراضي دولة (مهد)، منطلقاً من بعض الدول المجاورة؛ إذ ظلت حدود الأراضي المهدية ملتهبة متوترة؛ لما تشهده من عمليات تشنها المقاومة. أهل مهد المقاومين، كما اتجهت المقاومة المهدية إلى استعمال وسائل أخرى لتعريف العالم والمجتمع الدولي بقضيتهم. للوصول إلى نيل حقوقهم المكفولة دولياً.

وكعادة دولة (وعد) اتجهت إلى استخدام القوة العسكرية وكافة وسائل وأشكال الاعتقال والقتل والتعذيب والإبعاد لوقف المقاومة المهدية، كما أنها قامت باستعمال الاسلحة الحديثة بما فيها الاسلحة المحرمة والممنوعة دولياً للقضاء على المقاومين من دولة (مهد)، مما فيها اختراق أماكن حساسة وتدمير أسلحة ومعدات عسكرية لدولة (وعد)، إلى جانب أعمال المقاومة الأخرى المستمرة ممن بقي من سكان دولة (مهد).

وقد حظيت المقاومة المهدية بتأييد دولي لسلامة أهدافها، ومشروعية نضالها، في سبيل نيلها الحق في تقرير مصيرها، والذي ينطوي على استخدام أساليب عديدة، من ضمنها: استعمال القوة للإقرار بحقوقها المكفولة دولياً.

عمدت دولة (وعد) -كعادتها- إلى الإفراط في استخدام القوة العسكرية، والاعتقال، والقتل، والتعذيب، والإبعاد لوقف المقاومة المهدية، مستخدمة في قمعها أحدث الأسلحة، بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً.

لم تستسلم دولة (مهد) نهائياً، بل واصلت التضحية، واستكملت مسيرتها المرابطة والنضال والمقاومة الطويلة؛ لتسفر عن الاعتراف بها -أخيراً- دولة غير عضو، بصفة مراقب في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى منحها قدراً من السيطرة الفعلية على بعض

المناطق والأراضي، وفق بعض الاتفاقيات الدولية، دون أن تكون لها السيادة الكاملة عليها.

وبعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، انضمت دولة (مهد) إلى النظام الأساسي للمحكمة. وأخذت تطالب -اليوم- بملاحقة مسؤولي دولة (وعد) ومحاكمتهم.

الإدعاءات

تدعي دولة (مهد) قيام دولة (وعد) بارتكاب الآتي:

أولاً: الجرائم :

- أ. جرائم الحرب
- ب. جرائم ضد الإنسانية
- ج. جرائم الإبادة الجماعية
- د. جرائم التمييز العنصري، والتطهير العرقي.

وتتمثل هذه الجرائم بصورة خاصة في الأفعال الآتية:

1. طرد السكان، وحصار المناطق التي يعيش فيها السكان الأصليون (المهديون).
2. إنشاء جدار فصل عنصري، يمنع تنقل المهديين، ويفصل فيما بين المدن، والقرى، والأسر.
3. إنشاء مستوطنات في أراضي دولة (مهد).
4. إنشاء مفاعل نووي داخل أراضي دولة (مهد)؛ مما أضر سلباً على صحة سكانها.
5. اغتيال بعض الرموز الوطنية، والدينية، من سكان دولة (مهد).
6. تعذيب الأطفال، وقتلهم، وحرقتهم وهم أحياء.
7. ارتكاب مجازر قتل جماعية، بحق المهديين؛ لدفعهم إلى الهجرة وترك أراضيهم.

ثانياً: الأفعال الإنسانية الأخرى المخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان :

1. إبعاد مواطنين من سكان دولة (مهد) إلى دول أخرى، أو أجزاء أخرى في دولة (مهد).
2. تقييد حرية تنقل سكان دولة (مهد) وسفرهم.
3. مصادرة منابع المياه في دولة (مهد).
4. مصادرة ممتلكات المهديين سكان دولة (مهد).
5. اعتقال سكان دولة (مهد)، وسجنهم بشكل تعسفي.
6. منع حرية العبادة، وإعاقتها بإغلاق المساجد، والكنائس، أو منع الوصول إليها، أو وضع اليد عليها، وتحويلها إلى أماكن عبادة لمواطنيها.
7. إقتحام المساجد، والكنائس وإحراقها، وإحراق نسخ من الكتب المقدسة، وقتل المصلين أثناء تأدية صلاتهم.
8. عرقلة العملية التعليمية، واقتحام المؤسسات التعليمية، ومراكز الدراسات والأبحاث.
9. تدمير المحاصيل الزراعية، وأشجار التين، والزيتون، التي تعود ملكيتها إلى سكان دولة (مهد)، وإحراقها.
10. إضرار النيران في مساكن المهديين، وهدمها.
11. تعقيد إجراءات الحصول على ترخيص الأبنية، أو منع ذلك في الأماكن المقدسة.
12. حرمانهم من حقهم في العمل.
13. حرمانهم من المسكن.
14. حرمانهم في حقهم في العلاج.
15. خرق حرية الصحافة والإعلام، وإغلاق كثير من القنوات الإعلامية، وتدميرها، واعتقال القائمين عليها، أو إبعادهم لمنعهم من أداء واجبهم الصحفي.
16. الاعتقال الإداري دون تقديم مذكرة إتهام، أو محاكمة.
17. فرض نظام عسكري على سكان دولة (مهد).
18. الضرب، والإهانة، والإذلال، وإهدار كرامة سكان دولة (مهد) على الحواجر العسكرية، وتأخيرهم عن الوصول إلى أماكن عملهم، أو مناطق سكنهم.
19. الاعتداء على المراكز، والمؤسسات الإسلامية، والاستيلاء على أموال الأوقاف، والجمعيات الخيرية.

ثالثاً: الإخلال بحق الشعب المهدي في تقرير مصيره، وعدم الاعتراف بدولته.
رابعاً: التعدي على سلامة ووحدة أراضي دولة (مهد)، ووحدتها، وتجزئة عاصمتها
الموحدة.

خامساً: عدم التسليم بحقوق اللاجئين في عودتهم إلى دولتهم المهدية.

المطلوب :

البت في القضية من منظور القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي
الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المصادر الخاصة بالقضية :

1. ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945.
2. اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحروب 1949 والبرتوكولان الإضافيان الملحقان بها لعام 1977.
3. اتفاقية (لاهاي) المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها وملحقها لعام 1907.
4. التزامات الدولة القائمة بالاحتلال في القانون الدولي.
5. نظام (نورنبرغ) الخاص بمحاكمة كبار مجرمي الحرب العالمية الثانية.
6. قرارات مجلس الأمن والجمعية العام للأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية.
7. الصور والأدلة على استعمال أسلحة محرمة مثل : الفسفور الأصفر.
8. الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
9. نظام محكمة يوغسلافيا السابقة عام 1993م.
10. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية في روندا لسنة 1994.
11. نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998، والذي سيؤمن ملاحقة مجرمي الحرب في دولة (وعد).

12. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بشأن جدار الفصل العنصري لسنة 2004.

13. اتفاقية (اليونسكو) لحماية التراث العالمي، والثقافي، والطبيعي لسنة 1972.

14. تقارير الامم المتحدة مثل: تقرير (جولدستون) لعام 2009.